

لجنة التنمية الاجتماعية الأهلية ببيدة
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (٢٠٣)
منطقة الباحة - المملكة العربية السعودية
القواعد المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
مع تقرير المراجع المستقل

الصفحة

٢ - ١	١ . تقرير المراجعة المستقل
٣	٢ . قائمة المركز المالي
٤	٣ . قائمة الأنشطة
٥	٤ . قائمة التدفقات النقدية
١٣ - ٦	٥ . إيضاحات حول القوائم المالية



تقرير المراجعة المستقل

حفظهم الله

إلى السادة لجنة التنمية الاجتماعية الاهلية ببيدة
الباحة - المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للجنة التنمية الاجتماعية الاهلية ببيدة والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وقائمة الأنشطة وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهدافلة للربح ولمتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهدافلة للربح الصادرة عن الهيئة والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجعة عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن اللجنة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعةنا للقوائم المالية، وقد وفيانا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لإبداء رأينا.

امرا خ

تم مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مراجع آخر بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٢١ وقد ابدى راي غير معدل على تلك القوائم المالية

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحكومة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية للمنشآت غير الهدافلة للربح والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة الأساسية للجنة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة اللجنة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية اللجنة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعى سوى القيام بذلك.

والملكون بالحكومة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في اللجنة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

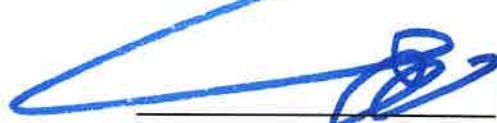
تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعُد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على تزنة الشك المهني طول المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتقدير أساس رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة اللجنة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف اللجنة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لها والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

مددوح سليمان الماجد وفيصل محمد العزي
محاسبون ومبرعون قانونيون


مددوح سليمان الماجد
ترخيص رقم ٤٢٥، بتاريخ ١٨/٠٧/٢٠٣١ هـ



الرياض - المملكة العربية السعودية
في التاريخ : ٢٩ شوال ١٤٤٣ هـ
الموافق ٣٠ مايو ٢٠٢٢ م

<u>٢٠٢١ ديسمبر</u>	<u>٢٠٢١ ديسمبر</u>	<u>إيضاح</u>	<u>الأصول</u>
٥٧,٤٨٩	٧٣,٠٢٥	(٥)	<u>الأصول المتداولة</u>
٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	(٦)	النقد وما يعادله
<u>٧٧,٤٨٩</u>	<u>٩٣,٠٢٥</u>		مصاريف مدفوعة مقدماً
٧٧,٢٧٥	٦٠,٩٤٠	(٧)	إجمالي الأصول المتداولة
٧٧,٢٧٥	٦٠,٩٤٠		<u>الأصول غير المتداولة</u>
<u>١٤٣,٧٦٤</u>	<u>١٥٣,٩٦٥</u>		الممتلكات والمعدات ، صافي
-	٣,٠٠٠	(٨)	إجمالي الأصول غير المتداولة
-	٣,٠٠٠		إجمالي الأصول
-	٣,٠٠٠		<u>الالتزامات المتداولة</u>
<u>١٤٣,٧٦٤</u>	<u>١٥٠,٩٦٥</u>		مصاريف مستحقة
<u>١٤٣,٧٦٤</u>	<u>١٥٠,٩٦٥</u>		إجمالي الالتزامات المتداولة
<u>١٤٣,٧٦٤</u>	<u>١٥٣,٩٦٥</u>		إجمالي الالتزامات
			<u>صافي الأصول</u>
			صافي الأصول غير المقيدة
			إجمالي صافي الأصول
			إجمالي الالتزامات وصافي الأصول

لجنة التنمية الاجتماعية الاهلية ببيدة
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (٣٠٣)
فائلة الاشتراك
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

(جميع البيانات بالريلال السعودي)

٢٠٢١ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

الأوقاف

المقدide

غير المقدide

إضاح

الإيرادات والمكاسب: ٦٤,٣٦١
التبرعات النقدية العامه ٦٤,٣٦١

تبرعات عينية - عقارات والآلات ومعدات -
٣٠٣,١٣٥

الإعادات الحكومية ٣٠٣,١٣٥
٣٦٩,٤٨٦

الإيرادات والمكاسب:
المصاريف العمومية والإدارية (١١)
مصاريف البرامج والأنشطة (١٠)
مصاريف اهلاك العقارات والإلايات والمعدات
إجمالي المصاروفات والخسائر
التغير في صافي الأصول خلال السنة
صافي الأصول في بداية السنة
صافي الأصول في نهاية السنة

المصروفات والخسائر:

١٠٠,٤٧١	٧٩,٠٥٤	-
١٥١,٦٤٨	٤٤٨,٤٨٧	-
٧,٣٣٠	٤٤,٧٤٧	-
٢٥٩,٤٤٩	٣٤٣,٣٨٥	-
(١٤,٤٤٩)	٣٤٣,٣٨٥	-
٧,٩٠١	٧,٩٠١	-
١٥٨,٣١٣	١٤٣,٧٦٤	-
١٤٣,٧٦٤	١٥٠,٩٦٥	-
١٥٠,٩٦٥	١٥٠,٩٦٥	-

تشكل الإضافات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتحرا معها.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
(١٤,٤٤٩)	٧,٢٠١
٧,٣٣٠	١٤,٧٤٤
<u>(٣٥,٠٠٠)</u>	<u>-</u>
<u>(٤٢,١١٩)</u>	<u>٢١,٩٤٥</u>
(٢٠,٠٠٠)	-
-	٣,٠٠٠
<u>(٦٢,١١٩)</u>	<u>٢٤,٩٤٥</u>
<u>صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية</u>	
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>	
<u>(١٤,٧٩٥)</u>	<u>(٩,٤٠٩)</u>
<u>(١٤,٧٩٥)</u>	<u>(٩,٤٠٩)</u>
(٧٦,٨١٤)	١٥,٥٣٦
١٣٤,٣٠٣	٥٧,٤٨٩
<u>٥٧,٤٨٩</u>	<u>٧٣,٠٢٥</u>

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

التغير في صافي الأصول خلال السنة

تعديلات لتسوية صافي الأصول

استهلاك الممتلكات والمعدات

tributary عينية - عقارات وآلات

التغير في الأصول والالتزامات

مصاريف المدفوعة مقدماً

مصاريف المستحقة

صافي التدفقات النقدية الناتجة من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

(مدفع) لشراء لممتلكات ومعدات

صافي التدفقات النقدية المستخدم في الأنشطة الاستثمارية

التغير في النقد وما يعادله خلال السنة

رصيد النقد وما يعادله أول السنة

رصيد النقد وما يعادله آخر السنة

(١) نبذة عن اللجنة

لجنة التنمية الاجتماعية الاهلية بقى مركز ببيدة - لجنة خيرية تأسست بموجب الترخيص رقم (٣٠٣) بموجب القرار الوزاري بتاريخ ٢٣/٢/٢٨، مقرها ونطاق خدماتها بمحافظة قلوة ويمثل نشاط أهدافها في تعزيز الانماء وتنمية الروابط الاجتماعية بين الاهالي وتلمس احتياجات المجتمع المحلي والتغيير عنها والمساهمة في تلبيتها بالشراكة مع الجهات المختصة وتحسين واقع المجتمع المحلي في العمل والسلوك الشخصي والمشاركة المجتمعية

يقع المقر الرئيسي للجنة في مدينة ببيدة حي ببيدة
السنة المالية للجنة تبدأ من ١ يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل سنة ميلادية.

(٢) أساس الإعداد بيان الالتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهدفية للربح المعتمدة في المملكة العربية السعودية ولمتطلبات الإثبات والقياس والإفصاح الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية فيما لم تعالجه المعايير المحاسبية للمنشآت غير الهدفية للربح الصادرة عن الهيئة والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين الملانمة لظروف اللجنة.

أسس القياس والعرض
تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية وعملة العرض

تعرض القوائم المالية بالريال السعودي، وهي العملة الوظيفية وعملة العرض، وتدرج جميع المبالغ في القوائم المالية بالريال السعودي مالم يذكر خلاف ذلك.

(٣) التقديرات والافتراضات المحاسبية

إن إعداد القوائم المالية يتطلب من الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر في تطبيق السياسات وقيمة الظاهرة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات الواردة بالقوائم المالية. إن تحديد التقديرات يتطلب من الإدارة إتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السلبية، والخبرات الحالية وتوقعات الأوضاع المستقبلية، وكل المعلومات الأخرى المتوفرة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن هذه التقديرات.

تم مراجعة التقديرات والافتراضات بصورة مستمرة. التعديلات التي تترتب عنها مراجعة التقديرات المحاسبية يتم إظهار أثرها في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بهذه التعديلات.

إن أهم بنود القوائم المالية التي تتطلب استخدام توقعات وفرضيات من قبل الإدارة تتعلق بالآتي:
١-٣ مبدأ الاستمرارية

ليس لدى إدارة اللجنة شك حول قدرتها على الاستمرار، وعليه فقد تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٣-٢ الإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة

يتم تكوين مخصص للإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة عند وجود دليل موضوعي على أن اللجنة لن تكون قادرة على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لشروط التعاقد. إن الصعوبات المالية التي قد يتعرض لها المدين واحتمالية إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية لديه أو إخفاقه في أو تأخره عن سداد الدفعات المستحقة تعتبر جميعها مؤشرات كبيرة وتعتبر أدلة موضوعية على الإنخفاض في قيمة الأرصدة المدينة. ويتم إجراء تقييم مستقل للمبالغ الهامة بحد ذاتها. وبالنسبة للمبالغ غير الجوهرية بحد ذاتها ولكنها تجاوزت موعد استحقاقها، فإنه يتم تقييمها بشكل جماعي ويتم تكوين مخصص بناء على الوقت ومعدلات التحصيل السابقة.

٤- الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

يتم في تاريخ كل قائمة مركز مالي مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية، فقط عند وجود مؤشر على حدوث هبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط، وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقييم القيمة القابلة للإسترداد للأصل لتحديد مقدار خسائر الهبوط في القيمة أو عكس خسائر الهبوط في القيمة، إن وجدت.

٣-٥ الهبوط في قيمة الأصول المالية

يتم تقييم مؤشرات الهبوط في القيمة للأصول المالية، ما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة في نهاية كل فترة مالية. يتم تخفيض قيمة الأصول المالية عند وجود دليل موضوعي، كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت بعد الاعتراف المبدئي بتلك الأصول المالية يشير إلى تأثير التدفقات النقية المستقبلية المقدرة لذاك الأصول المالية.

٣-٦ الأحكام المرتبطة بالتمييز بين معاملات التبرعات ومعاملات الوكالة

وفقاً للمعايير المحاسبية للمنشآت غير الهدافة للربح عند قيام المترابع بتفويض المنشأة المستلمة للأصل بإنشاء برنامج لتوزيع نقدية وتنفيذها، أو سلع، أو خدمات على المنتفعين، فإن المنشأة المستلمة تقوم بمعاملة تلك الأصول على أنها تبرعات، نظراً إلى أن اللجنة لديها سلطة الإدارة والتصرف في هذا الأصل المحول من المترابعين، فقد تم اعتبار الأصول المحولة للجنة على أنها تبرعات وليس معاملات بالوكالة، وعليه إثبات التبرعات مباشرة عن التحويل أو الاستحقاق في قائمة الأنشطة.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية المهمة**الممتلكات والمعدات****الإثبات والقياس**

تظهر بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية، بعد طرح الاستهلاك المتراكם وخسائر الهبوط في القيمة المتراكمة.

تتضمن التكلفة المصروفات المرتبطة مباشرة باقتناء الممتلكات والمعدات.

عندما يختلف العمر الإنتاجي لبنود الممتلكات والمعدات يتم المحاسبة عنها كبنود منفصلة.

يتم تحديد المكاسب أو الخسائر الناتجة عن استبعاد بنود من الممتلكات والمعدات بمقارنة آية مقبوضات من الاستبعاد مع القيمة الدفترية لتلك البند وتسجل بالصافي في قائمة الأنشطة.

النفقات اللاحقة للاقتاء

تسجل تكلفة الجزء المستبدل لبند من بنود الممتلكات والمعدات ضمن القيمة المدرجة لذلك البند إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للجنة تكمن في ذلك الجزء إضافة إلى إمكانية قياس تكلفة ذلك الجزء بشكل موثوق، ويتم شطب القيمة المدرجة للجزء القديم المستبدل.

الاستهلاك

يحسب الاستهلاك بناء على القيمة القابلة للاستهلاك والتي هي تكلفة أصل ما أو مبلغ آخر يحل مكان التكلفة ناقصاً قيمتها المتبقية (القيمة التخريدية). يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت طوال الأعمار الإنتاجية للموجودات ذات الصلة. علماً بأنه لا يتم إستهلاك الأرضي.

* يتم إهلاك المبني والانشاءات المقاومة على الأراضي المستأجرة من الغير على أساس العمر الافتراضي للمبني أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل. يُحسب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للأصل على النحو التالي:

<u>البند</u>	<u>معدل الاستهلاك السنوي</u>
أثاث ومفروشات	١٠%
اجهزة والات وعدد	١٥٪

يُجرى مراجعة على القيم المتبقية للممتلكات والمعدات وأعمارها الإنتاجية وطرق استهلاكها إذا دعت الحاجة لذلك، وتعديل باثر مستقبلي متى كان ذلك مناسباً.

مشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات مشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ناقصاً أي إنخفاض ثبت في القيمة (إن وجد). عندما تكون الأصول جاهزة للاستخدام في الغرض الذي انشأت من أجله يتم رسملة مشروعات تحت التنفيذ ضمن الممتلكات والمعدات الملازمة وفقاً لسياسات اللجنة.

الأدوات المالية

تقوم اللجنة بالمحاسبة عن جميع أدواتها المالية وفقاً للقسمين ١١ و ١٢ من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما تصبح اللجنة طرفاً في الأحكام التعاقدية لأداة مالية. وعندما يتم إثبات أصل مالي أو التزام مالي بشكل أولي، يتم قياسه بسعر المعاملة بما في ذلك تكاليف المعاملة باستثناء القياس الأولي للأصول والالتزامات المالية التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأنشطة ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل للمنشأة (الالتزام مالي) أو الطرف المقابل (الأصل مالي) إذا كان الترتيب يشكل معاملة تمويل، فيتم قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة الحالية للدفعات المستقبلية مخصومة بمعدل الفائدة السوقية لأداة دين مشابهة.

في نهاية كل فترة تقرير، يجب على المنشأة أن تقس الأدوات المالية على النحو التالي، دون أي طرح لتكاليف المعاملة التي يمكن أن تتحملها المنشأة عند البيع أو الاستبعاد الآخر:

تقاس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية إذا استوفت الشروط الالزمة لهذا الإثبات. وتقاس أدوات الدين التي تصنف على أنها أصول متداولة أو التزامات متداولة بالبليغ النقدي غير المخصوص أو العوض النقدي الآخر الذي يتوقع أن يتم دفعه أو استلامه (أي صافي من الهبوط في القيمة) ما لم يشكل الترتيب، في الواقع، معاملة تمويل.

تقاس الارتباطات باستلام قرض، التي تستوفي الشروط لهذا الإثبات، بالتكلفة (التي قد تكون صفرأ) مطروحاً منها هبوط القيمة. تقاس الاستثمارات في الأسهم المتداولة غير القابلة للتحويل والأسهم العادية أو الممتازة غير القابلة للإعادة - إن وجدت- على النحو التالي:

إذا كانت الأسهم تتم المتابعة فيها في سوق عامة أو يمكن قياس قيمتها العادلة خلاف ذلك بطريقة يمكن الإعتماد عليها بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لها، فإنه يجب أن يقاس الاستثمار بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

تقاس جميع الاستثمارات الأخرى من هذا القبيل بالتكلفة مطروحاً منها هبوط القيمة.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصول أو يتم تسويتها أو تحويلها ويتم إلغاء إثبات الالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي). فقط عندما يتم اطلاوه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد، أو الغائه أو ينقضى.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات المالية ويتم إدراج المبلغ في قائمة المركز المالي عند وجود حق قانوني لإجراء مقاصة لتلك المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية للتسوية على أساس الصافي أو الإعتراف بالأصول وتسوية الالتزامات في آن واحد.

الأصول المالية

الإثبات الأولي

يُثبت الأصل المالي فقط عندما تصبح اللجنة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداء ويتم إثباته بسعر المعاملة وتتضمن الأصول المالية للجنة النقد وما يعادله والذمم المدينة.

القياس اللاحق

بالنسبة لأدوات الدين طويلة الأجل تقاس بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدة الحقيقية وتقاس أدوات الدين قصيرة الأجل بالمبلغ النقدي غير المخصوص أو العوض النقدي الذي يتوقع أن يتم استلامه.

ويتم إلغاء إثبات الأصل المالي فقط عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو يتم تسويتها أو تحول اللجنة - إلى حد كبير - جميع المخاطر ومكافأة ملكية الأصل المالي إلى طرف آخر أو تكون اللجنة قد حولت السيطرة على الأصل إلى طرف آخر.

**الالتزامات المالية
الإثبات الأولي**

يثبت الالتزام المالي فقط عندما تصبح اللجنة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداء ويتم إثباته بسعر المعاملة.

إلغاء إثبات الالتزام المالي

يتم إلغاء إثبات الالتزام المالي فقط عندما يتم اطلاعه أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو الغائه.

المخزون

- (أ) المخزون من البضاعة المترتب بها للجنة والتي لم يصرف حتى تاريخ القوائم المالية يتم إثباتها بسعر تقييمها عند استلامها.
(ب) المخزون من البضاعة المشتراه يتم إثباتها على أساس التكلفة الفعلية وطبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً وذلك بالنسبة للمواد الغذائية والأدوية .

النقد وما يعادله

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتكون بند النقد وما يعادله من أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات سيولة عالية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاقتناء.

منافع الموظفين

تخصص اللجنة مكافأة نهاية الخدمة للموظفين بموجب شروط أنظمة العمل والعمال في المملكة العربية السعودية ويحمل علي قائمة الانشطة، يتم حساب مبلغ الالتزام بالقيمة الحالية للامتيازات المكتسبة التي تستحق للموظف فيما لو ترك الموظف عمله كما في تاريخ قائمة المركز المالي ، يتم حساب المبالغ المسددة عند نهاية الخدمة على أساس رواتب وبدلات الموظفين الأخيرة وعدد سنوات خدمتهم المتراكمة كما هو موضح في أنظمة المملكة العربية السعودية .

لم يتم استخدام طريقة وحدة الاتقان المخططة لقياس الالتزامات وتتكلفتها الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة نظراً لما يتطلبه ذلك من جهد وتكلفة لامبر لها حيث أن عدد الموظفين محدود، كذلك من غير المتوقع حدوث تغيرات جوهرية في الفروض المؤثرة في احتساب المخصص.

ذمم دائنة تجارية

الذمم الدائنة التجارية هي عبارة عن التزامات بسداد قيمة البضائع او الخدمات التي يتم الحصول عليها في سياق العمل الاعتيادي من الموردين. يتم تصنيف الذمم الدائنة التجارية كالتزامات متداولة إذا كانت الذمم مستحقة السداد خلال سنة واحدة او اقل. خلافاً لذلك يتم عرضها كالتزامات غير متداولة. يتم إثبات الذمم الدائنة التجارية مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المستنفدة باستخدام طريقة الفائدية الفعلية.

أرصدة مستحقة وذمم دائنة أخرى

تتمثل في قيمة الإلتزامات المستحقة السداد مستقبلاً مقابل مستحقات أخرى حصلت عليها اللجنة سواء صدر عنها أو لم يتم بعد إصدار فواتيرها.

المخصصات

يتم إثبات المخصص ضمن قائمة المركز المالي عندما يكون على اللجنة إلتزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة والذي يمكن تقديره بصورة موثوقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام، ويتم قياس المخصص بإستخدام أفضل تقدير للمبلغ المطلوب لتسوية الإلتزام في تاريخ التقرير، وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقد ذا أهمية نسبية فيجب أن يكون مبلغ المخصص هو القيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام بتعديل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس المخصص بالقيمة الحالية للمبلغ المتوقع أن يكون مطلوباً لتسوية الالتزام، فإنه يجب إثبات التخفيض في الخصم على أنه تكالفة تمويل في السنة التي تنشأ فيها.

الإيرادات

- (١) يتم إثبات التبرعات والصدقات والزكوات والمنح والهبات وكذلك كافة الإيرادات الأخرى المتنوعة طبقاً لأساس الاستحقاق وذلك عند توافر الشروط التالية :-
- (١/١) أن تتمتع اللجنة بسلطة إدارة التبرع أو التصرف فيه بأى شكل من أشكال التصرف بما يسمح لها تحديد كيفية الإستخدام في المستقبل .
- (١/٢) أن تتوقع اللجنة الحصول على التبرع بدرجة معقولة من الثقة.
- (١/٣) أن يكون التبرع قابلاً للقياس بدرجة معقولة من الموضوعية .
- (٢) يتم إثبات ما يتم تلقيه من تبرعات في صورة خدمات أو تجهيزات أو منافع أو مرفاق ضمن الإيرادات وذلك عند إمكانية قياسها بحيث تعكس القيمة المقدرة لتلك التبرعات القيمة العادلة لتلك الخدمات أو المنافع أو التجهيزات .

التبرعات العينية

يتقدّم التبرعات العينية بالقيمة القابلة للتحقق في الفترة المحاسبية التي تم الإستلام فيها وعند تعذر الوصول إلى القيمة القابلة للتحقق لتلك السلع فإنه يجب تأجيل الاعتراف بتلك التبرعات إلى حين بيعها .

المصروفات

- (١) يتم إثبات المصروفات العمومية والإدارية فور إستحقاقها طبقاً لمبدأ الاستحقاق .
- (٢) يتم إثبات مصروفات الأنشطة فور إستحقاقها طبقاً لمبدأ الاستحقاق .

الإيجارات التشغيلية

يتم تسجيل المبالغ المدفوعة بموجب عقود الإيجار التشغيلية المبرمة من قبل اللجنة بصفتها مستأجر على قائمة الأنشطة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقود الإيجار ذات العلاقة .

(٥) النقد وما بعاده

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٥٧,٤٨٩	٧٣,٠٢٥
<u>٥٧,٤٨٩</u>	<u>٧٣,٠٢٥</u>

حسابات جارية لدى البنك

(٦) مصاريف مدفوعة مقدماً

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٢٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
<u>٢٠,٠٠٠</u>	<u>٢٠,٠٠٠</u>

مصاريف ايجارات - مقدمة

لجنة التنمية الاجتماعية الاهلية ببيدة

مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (٣٠٣)

المبالغ بالريال السعودي) جميع المبالغ بالريال السعودي(

(٧) الممتلكات والمعدات

النحو	البيان	البيان	البيان	البيان
أثاث و موفر و شاشات	الجهزة والألات و عدد	١٢٠٢١ دسمبر ٣١	٢٠٢٠ دسمبر ٣١	٢٠٢٠ دسمبر ٣١
الاستهلاك	الجهزة			
في ٣١ دسمبر ٢٠٢٠	١٠٨٠٩٥	١٠٨٠٩٥	١٠٧٠٩٥	١٠٧٠٩٥
إضافات خلال السنة	٧٦٠٧٠٠	٧٦٠٧٠٠	٧٦٠٧٠٠	٧٦٠٧٠٠
في ٣١ دسمبر ٢٠٢١	١١٧٥٠٣	١١٧٥٠٣	١٠٨٠٩٥	١٠٨٠٩٥
الإجمالي	٧٦٠٧٨	٧٦٠٧٨	٧٦٠٧٨	٧٦٠٧٨
استهلاك في ٣١ دسمبر ٢٠٢٠	٣١٠١٢	٣١٠١٢	٣١٠١٢	٣١٠١٢
إضافات خلال السنة	٣٥٥٠٢	٣٥٥٠٢	٣٥٥٠٢	٣٥٥٠٢
في ٣١ دسمبر ٢٠٢١	٤٣١١	٤٣١١	٤٣١١	٤٣١١
الإجمالي	٦٦٣٧	٦٦٣٧	٦٦٣٧	٦٦٣٧
استهلاك في ٣١ دسمبر ٢٠٢٠	٣٢٠٥٣	٣٢٠٥٣	٣٢٠٥٣	٣٢٠٥٣
إضافات خلال السنة	٤٢٠٠٤	٤٢٠٠٤	٤٢٠٠٤	٤٢٠٠٤
في ٣١ دسمبر ٢٠٢١	٧٦٠٣٥	٧٦٠٣٥	٧٦٠٣٥	٧٦٠٣٥
الإجمالي	٦٦٣٠	٦٦٣٠	٦٦٣٠	٦٦٣٠
استهلاك في ٣١ دسمبر ٢٠٢٠	٣٢٠٣٥	٣٢٠٣٥	٣٢٠٣٥	٣٢٠٣٥
إضافات خلال السنة	٣١٠٣٦	٣١٠٣٦	٣١٠٣٦	٣١٠٣٦
في ٣١ دسمبر ٢٠٢١	٣١١٢	٣١١٢	٣١١٢	٣١١٢
الإجمالي	٦٦٣٧	٦٦٣٧	٦٦٣٧	٦٦٣٧

صافي القيمة الدفترية
كما في ٣١ دسمبر ٢٠٢١ م

(٨) المصارييف المستحقة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

-	٣,٠٠٠
-	٣,٠٠٠

رواتب موظفي اللجنة - مستحقة

(٩) اعانت ودعم الوزارة واخري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٢١٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
-	٤٣,١٢٥
-	١٠,٠٠٠
<u>٢١٠,٠٠٠</u>	<u>٣٠٣,١٢٥</u>

اعانه الوزارة السنوية

اعانة بنك التنمية الاجتماعية

دعم جمعية البر الخيرية بالقرى

(١٠) مصروفات الانشطة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٣٥,٧١٤	٢٥,٧١٦
١٥,٠٠٠	٢٤,٨٢١
٣٥,٧١٤	٢٤,٦٩٩
-	٢٤,٢٦٠
-	٢٢,٠٠٠
-	٢١,٤٢٩
-	١٩,٥١٠
-	١٩,٢٨٧
-	١٩,٢٨٧
٢٨,٥٧١	١٩,٢٨٦
٢٢,٠٤٩	٩,١٩٤
-	٧,١٤٣
-	٧,٩٨٥
-	٤,٨٧٠
<u>١٤,٦٠٠</u>	<u>-</u>
<u>١٣٧,٠٤٨</u>	<u>٢٤٨,٤٨٧</u>

مصاريف مراكز النشاط الاجتماعي والرياضي

برنامج الباحة الوان

تجهيز وترميم مركز التدريب

مصاريف مشروع دار الفتاة

مصاريف مشروع البحث الاجرائي بلجنة بيدة

مصاريف ديوانية كبار السن - م ٢٠٢٠

مصاريف ديوانية كبار السن - م ٢٠٢١

مصاريف برنامج صناعة العطور

مصاريف مشروع ملتقى السننا والمجد العالمي

مصاريف برامج الاسر المنتجة

مصاريف فريق بيدة للعمل التطوعي

مصاريف برنامج تهيئة العاطلين

مصاريف مشروع افضل حديقة منزلية

مصاريف اليوم الوطني

مشروع التوعية والتنقيف

(١١) مصاريف عمومية وإدارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠
٢٢,٠٠٠	٣٦,٦٠٠
-	١,٢٢٤
٢٠,٤٢٨	٧٥٠
٤٠٧	٤٨٠
٧٥٨	-
٢,٦٧٨	-
٥,٠٠٠	-
٩,٢٠٠	-
<u>١٠٠,٤٧١</u>	<u>٧٩,٠٥٤</u>

مصاريف ايجارات

مرتبات واجور وما في حكمها

مصاريف كهرباء ومياة

صيانة عامة وترميم

ادوات مكتبية ومتطلبات

مصاريف ضيافة ونظافة

مصاريف صيانة اجهزة

مصاريف دعاية ودعائية

مصاريف مهنية واستشارية

(١٢) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا تعد مخاطر أسعار الفائدة السوقية ذات أهمية بالنسبة للجنة حيث ليس لديها قروض تحمل فوائد.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة اللجنة على مقابلة التزاماتها المتعلقة بالالتزامات المالية حال استحقاقها. تتم مراقبة إحتياجات السيولة دوريًا وتعمل الإدارة على التأكيد من توفر سيولة كافية لمقابلة أي التزامات عند استحقاقها. ولا تعتقد الإدارة أن اللجنة معرضة لمخاطر مؤثرة تتعلق بالسيولة لطبيعة نشاط اللجنة ومحدودية الالتزامات مقارنة بالأصول.

مخاطر الإئتمان

تمثل مخاطر الإئتمان في اخفاق العميل أو الطرف المقابل في أداء مالية في الوقت بالتزامه قبل اللجنة والسبب في تكبّد خسارة مالية . إن الأدوات المالية الخاصة باللجنة التي يمكن أن تتعرض لمخاطر الإئتمان تتضمن بشكل أساسى أرصدة البنك والذمم المدينة الأخرى. تقوم اللجنة بإيداع أموالها في مصارف مالية ذات موثوقية وذات قدرة إئتمانية عالية ولا تتوقع الإدارة وجود مخاطر إئتمان هامة تنتج من ذلك، وتقوم الإدارة بمراقبة الذمم المدينة الأخرى ولا تتوقع وجود مخاطر إئتمان هامة .

مخاطر أسعار العملات

تمثل مخاطر أسعار العملات في التغيرات والتذبذبات المحتملة في معدلات العملات التي قد تؤثر سلباً على قيم الأصول والالتزامات أو على التدفقات النقدية. وتراقب الإدارة تقلبات أسعار العمولات وتعتقد أن تأثير مخاطر أسعار العملات غير مؤثر لأن معظم تعاملاتها على المستوى المحلي.

(١٣) إعتماد القوائم المالية

تمت الموافقة والاعتماد للقوائم المالية للجنة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٢.